انعكاسات التسوية على الأمن والعقيدة العسكرية الإسرائيلية

المدرس الدكتور
جبار علي عبد الله جمال الدين
جامعة الكوفة/ كلية القانون

انعكاسات التسوية على (الأمن والعقيدة العسكرية الإسرائيلية)

المدرس الدكتور
جبار علي عبد الله جمال الدين
جامعة الكوفة/ كلية القانون

المقدمة:

شهد التخطيط العسكري الإسرائيلي (الإستراتيجية العسكرية) عمليات تغير واسعة في عناصرها الهامة ومنذ فترة طويلة ، لهذا فقد خضع إلى عملية مراجعة مكثفة متخذةً طابعاً أكثر تسارعاً مع التقدم البطيء والمتعثر لمسيرة التسوية للصراع العربي – الإسرائيل، إذ تصاعد الإهتمام في أوساط صانعي القرار والساسة والجمهور العام في إسرائيل حول إنعكاسات ومدى تأثير أنخراط إسرائيل في محادثات التسوية على التخطيط الأستراتيجي الإسرائيلي ومتطلبات ذلك من الامور السياسية والعسكرية والمرتبطة أصلاً بمستقبل الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط بما يتضمنه ذلك من ضرورة الأحتفاظ بكفة التوازن النوعي تجاه دول المنطقة ومع الأقرار بأن ذلك لا يعني حتمية وضرورة أن عملية المراجعة للمفهوم الستراتيجي كان مردها فقط تطورات مسيرة التسوية وإنما إنطلقت أيضاً من الرغبة في مسايرة متطلبات التحولات العاصفة والغير محسوبة في النظام السياسي الدولي ومنظومته السياسية (الدول) على الصعيدين العقائدي والسياسي إبتداءً من نهاية الحرب الباردة وأنهيار المنظومة الشيوعية وصولاً إلى أحتلال العراق وتخلخل المنظومة العربية أمنياً ووحدوياً حول طبيعة التحديات الأمنية الجديدة وما وصلت إليه مساعي إسرائيل في السلام تجاه العرب . وكل ذلك دفع الساسة الإسرائيليون إلى حقيقة أنه من الضروري والحيوي إجراء تعديل جوهري حاسم في المفهوم السوقي والأستراتيجي الإسرائيلي بعد أن أفرزت التطورات المشار إليها أنواعاً جديدة من التحديات الأمنية حسب الفهم الأسرائيلي ما يستلزم بالتالي إعادة تكييف ذلك المفهوم كي يكون متجاوباً بصورة فاعلة مع تلك التغيرات الحاسمة لا أن يكون رد فعل لتقلباته وذلك يستلزم حسب الفهم الإسرائيلي في مجاله النظري صيغة أمثل لتحديد وتعبئة الموارد وأستخدامها في كافة الظروف بحيث تكون متناغمة مع التهديدات الجديدة الأمن الإسرائيلي على الصعيدين الأقليمي والدولي وهذا يتطلب إدراكاً لمنظومة التحديات الكامنة في نسيج البيئة السياسية على الصعيدين الأكاديمي والعسكري مما ينعكس منطقياً على عملية (صنع القرار الأمني) والسياسة العسكرية والفكر

الأستراتيجي برمته متمثلاً بصياغة أولويات ذلك للأمن وأغراضه ووضع ركائز العقيدة العسكرية على صعيد بناء القوات العسكرية وتشكيلاتها وضبط التسلح على إيقاع الأمنيّن (الإقليمي لدول المواجهة العربية) والدولي (النظم الرافضة للوجود الإسرائيلي على الصعيد الإسلامي) وذلك لمواجهة كل المفاجأت ومصادر التهديد الفعلية منها والمحتملة .

١- ١: الأدراك الإسرائيلي للتحديات الأمنية والإستراتيجية على الصعيد الإقليمي:

أرتكزت التقديرات الإستراتيجية العسكرية لطبيعة التهديد الذي تفرزه البيئة الإقليمية على أن هناك مزيجاً معقداً من التحديات الماثلة أمام الأمن الإسرائيلي، فرغم التحولات الجذرية التي طرأت على البيئة الإقليمية والعالمية لاسيما أندثار المنظومة الشيوعية بقيادة الإتحاد السوفيتي وأزدياد التفكك في المعسكر العربي بعد غزو العراق للكويت وأحتلاله (أي العراق) من قبل أمريكا كل ذلك أدى إلى تحسين المناخ الأمني العام لإسرائيل وأعطاء دفعات جديدة لصيانته مما أتاح أفضل الظروف الأستراتيجية للحفاظ على الأمن والمصالح الحيوية الإسرائيلية ورغم ذلك بقي التفكير والأدراك لدى صانع القرار الإسرائيلي يركز على أن هناك طيف واسع من التهديدات لا يزال قائماً رغم أن تلك التحولات الجذرية على المستويين الدولي والإقليمي قد أفضت إلى توفير مناخ ملائم بظروف إستراتيجية مثالية لصيانة وتلبية متطلبات الأمن الإسرائيلي، فعلى المستوى الدولي أدى أنفراط عقد الإتحاد السوفيتي وأنتهاء الحرب الباردة إلى علو كفة الميزان الإستراتيجي الإسرائيلي في الشرق الأوسط بعد أن فقدت العديد من الدول العربية لاسيما دول المواجهة ودول الظهر الإستراتيجي (العراق) لحليفها الإستراتيجي القديم (السوفيت)[١] وأنعدام هامش المناورة الإستراتيجي أمامها مترافقاً مع أنفراد الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي لإسرائيل بالهيمنة على الساحة الدولية والتحكم بمجريات العالم السياسية وكل ذلك قد ترافق مع توطيد العلاقات الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية والتي أكتسبت قوة أكبر عقب تلك الهزة التي شهدتها ساحة العلاقات الدولية وأصبح يشمل أنظمة التسلح الكبرى التي تعتمد أصلاً على منجزات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية لاسيما في مجالات الألكترونيات وصناعة الفضاء ونظم المعلومات [٢].

أمّا على المستوى الأقليمي، فقد ترافقت التطورات الدولية مع تحولات أقليمية هامة، كان من شأنها تعزيز وترصين المناخ الأمني الإسرائيلي وبالذات احتلال العراق وتحطيم آلته العسكرية ومحاصرة سوريا وتطويق التوجه النووي الإيراني،

مضافاً إلى ذلك حالة التشرذم العربي وأنعدام الرؤيا الأمنية العربية أو وحدتها لطبيعة التحديات الأمنية والذي أدى غياب موقف عربي في التوصل إلى أستراتيجية دفاعية وأمنية موحدة لمواجهة إسرائيل علاوة عن فشل محاولات إقامة جبهة عربية مشتركة تجاه إسرائيل، في الوقت نفسه تتفوق الآلة العسكرية الإسرائيلية على القوات العربية في المستوى التسليحي العام خصوصاً النوعية والتقنية ما أدى إلى مساعدة إسرائيل على تعزيز تفوقها العسكري تجاه الدول العربية وبالطبع تستفيد في هذا الجانب إلى أقصى الحدود من الدعم العسكري الأمريكي الذي يشمل جميع مجالات التسلح التقليدي بل أمتد ليشمل إلى الشراكة الإستراتيجية في نظام الدفاع الكوني المضاد للصواريخ البالستية [٣] ومواصلة أمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات المتطورة وتجديد العمل بأتفاقيات التعاون الإستراتيجي الموقعة بين الطرفين في ثمانينات القرن المنصرم والعمل على توسيع نطاقها مضافة إليه الأتفاق على تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل.

وإستناداً إلى ذلك فأن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية تخلص إلى أن جملة المتغيرات القائمة في البيئة الأقليمية تقلل كثيراً من إمكانية نشوب حرب عربية ضد إسرائيل على المديين القصير والمتوسط ذلك أن المتغيرات المذكورة تجعل من أحتمال تشكيل جبهة عربية وتحالف جديد إحتمالاً غير ممكن أو وارد إضافة إلى أن إسرائيل باتت مقتنعة في ظل احتلال العراق وكسب تركيا بأن سوريا لم تعد تمثل خطراً وأصبحت مضطرة إلى اللجوء إلى الخيار السياسي عقب أنكماش الدعم العسكري الروسي وإحتلال العراق وفقدان أحد أوراقها في لبنان[٤].

٢-١ : التصور الإسرائيلي للتهديدات الفعلية والمحتملة:

إن أختفاء وإنكماش التهديدات الفعلية لإسرائيل في الوقت الحاضر لا يعني أو ينفي وجود طائفة واسعة من التحديات والتهديدات الأمنية – الإستراتيجية المحتملة والكامنة أو المتصورة وبشكل عام فأن هناك عدد من الخصائص التي تميز عملية إدراك التهديد في المنظور الإسرائيلي على الشكل التالي :

أ- إن قدراً كبيراً من الغموض أصبح يحيط بتحديد طبيعة التهديدات التي يواجهها الأمن الإسرائيلي على المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة إذ طرأت نوعيات جديدة من التهديدات العسكرية ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها بل أصبح من الصعب تحديد وتشخيص هذه التهديدات ما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أم هجومية ومن أمثلة ذلك الأنتفاضة الفلسطينية وأنتشار تسلح الأقليم نووياً وكيميائياً وتطور وسائل الأيصال الصاروخي الأمرالذي يفرض تهديداً أمنياً لإسرائيل ليس من السهل بلورة ردود كافية في مواجهته[٥].

ب- إن عملية صياغة التهديدات في المنظورالإستراتيجي الإسرائيلي تؤكد دوماً على ضرورة الأخذ بمبدأ (أسوء الأحتمالات والسيناريوهات) وينطوي هذا المبدأ على عدم الاقتصار بالأهتمام بالتهديدات الفعلية الواقعية المتعلقة بالمخاطر الحقيقية العاجلة التي قد تتعرض لها الدولة مثل التعرض لهجمات عسكرية علنية وشيكة وإنما التحسب أيضاً للتهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة التي قد لا توجد مؤشرات فعلية عليها.

فالتهديدات المحتملة تتعلق بوجود أسباب حقيقية لتعرض الدولة لمخاطر ما ولكن من دون وصول هذه المخاطر إلى درجة الفعل أو أستخدام القوة المسلحة ، بينما تتصل التهديدات الكامنة بوجود أسباب لهذا الخلاف على السطح ، في حين تتمثل التهديدات المتصورة في هذه المخاطر التي قد لا توجد أي شواهد عليها في المرحلة الحالية ولكن يمكن الأستدلال على إمكانية وقوعها من خلال النظرة المستقبلية [٦] لشكل وطبيعة المتغيرات الدولية والأقليمية القائمة ولذلك فأن تطبيق مبدأ السيناريو الأسوأ يؤدي إلى بلورة طائفة متنوعة من التهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة في المنظور الأستراتيجي الإسرائيلي على الرغم من أنخفاض درجة التهديد التي تتعرض لها إسرائيل في المدى القصير .

ج- أن تطورات العملية السلمية وأنحسار التهديدات الخارجية واسعة النطاق التي تواجه إسرائيل أدت إلى تبلور ما يصفه البعض (بالتهديد الداخلي) الناتج عن ضعف التماسك الداخلي في البيئة الأجتماعية الإسرائيلية وتضاؤل الخطر الخارجي الذي كانت تلتف حوله مختلف التيارات والمذاهب في إسرائيل والذي كان يساعد على تهميش وزن التناقضات الحادة القائمة في المجتمع الإسرائيلي وبالتالي فأن هذا الوضع يدفع إلى الاعتقاد بإمكانية تفاقم التناقضات الداخلية في إسرائيل وتحولها إلى مصدر رئيسي من مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي خلال المرحلة القائمة [٧].

واستنادا إلى ما تقدم يتمثل التهديد الفعلي الأكثر إلحاحاً في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي فيما يصفه الإسرائيليون بـ(الإرهاب الديني) في الأراضي العربية المحتلة والناجم عن أنشطة الجماعات ذات التوجه الإسلامي مثل (حركة حماس) و(حزب الله) في جنوب لبنان وقد بدأت السياسة الإسرائيلية في التنويه إلى مخاطر إلى ما أسمته (بالأصولية الإسلامية) بوصفها (الخطر الجديد الزاحف) والذي ينطوي على تهديد للأمن الدولي بأسره وليس فقط أمن الشرق الأوسط لأن هذا الخطر بدأ يمتد من الشرق الأوسط إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ثم وصل إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية[٨].

ويرتكز الموقف الإسرائيلي العنيف المناهض لهذه الظاهرة على أن الجماعات الأصولية تسعى معاً إلى أقامة سلسلة من أنظمة الحكم المتشددة في الدول

العربية والإسلامية والتي ينتظر أن تتخذ موقفاً بالغ العنف في عدائها لإسرائيل بصورة قد تصل إلى درجة شن حروب واسعة النطاق ضدها حال وصول تلك الجماعات إلى الحكم في البلدان المجاورة لإسرائيل ، وقد أزداد إدراك إسرائيل لهذا التهديد عقب وقوع سلسلة من أعمال التفجير ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في الأرجنتين وبريطانيا وتركيا وتصاعد العمليات الفدائية التي تقوم بها حركة حماس بعد وصولها إلى السلطة في فلسطين، ألاّ أن تضخيم إسرائيل لوزن هذا التهديد كان نابعاً في أحد أهم جوانبه من رغبة الحكومة الإسرائيلية في توظيف هذه الظاهرة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية والأمنية لاسيما من حيث أن مواجهة الإرهاب تمثل الركيزة الأساس في المسعى الإسرائيلي الرامي إلى بلورة إستراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية [٩] الكبرى للتصدي للجماعات الإسلامية وضرب حركة حماس بما يساعد إسرائيل على الحصول على دور أقليمي جديد في الشرق الأوسط لتعويض ما فقدته من مكانة إستراتيجية متميزة في المنظور الأمريكي والغربي بعد أنتهاء الحرب الباردة، علاوة على أن هدف التصدي للإرهاب سوف يساعد إسرائيل في الحصول على مساعدات أمريكية وأوربية وكسب التعاطف والتأييد في أوساط الرأي العام العالمي مثلما حدث في هجوم إسرائيل وتدميرها لبنان والأكثر من ذلك إن إسرائيل تتصور إمكانية حدوث نوع من المشاركة بينها وبين الدول العربية التي تعاني من نفس الظاهرة بما قد يساعدها في الأندماج بشكل فعلي في منطقة الشرق الأوسط [١٠].

أمّا على المدى الطويل فأن التقديرات الأستخبارية الإسرائيلية تشير إلى وجود تهديد محتمل يتمثل في أتساع نطاق الأنتشار الصاروخي وأسلحة الدمار الشامل (إيران، باكستان) علاوة إلى أن إحتمال نشوب صراع تقليدي واسع النطاق بين العرب وإسرائيل لا يبدو مستبعداً (تطور الأزمة اللبنانية الأخيرة) وينبع هذا الأحتمال من أنه على الرغم من أنخفاض إحتمالات نشوب صراعات تقليدية واسعة النطاق بين العرب وإسرائيل في المدى القصير الاّ أن هذه الأحتمالات لا تبدو مستبعدة في العقود القادمة فالتقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن هناك أزدياد في أعداد دول الشرق الأوسط المالكة للصواريخ متوسطة المدى وذات القدرة على أصابة أهداف أستراتيجية إسرائيلية علاوة على بعض الدول تسعى إلى أمتلاك قدرات نووية (إيران) ومثل هذا الوضع يدفع المخططين الأستراتيجيين الإسرائيلين إلى الأخذ في الحسبان أمكانية تعرض المدن والأهداف الحيوية الإسرائيلية لهجمات صاروخية تقليدية وغير تقليدية سواء كان ذلك في أطار مواجهة نظامية كبيرة أو في سياق هجمات صاروخية منفردة[١١].

من جهة أخرى فأن الفكر العسكري الإسرائيلي بعيد المدى لا يستبعد أمكانية نشوب صراع تقليدي واسع النطاق سواء على الجبهة الشرقية لإسرائيل فقط أو بمشاركة مصر وذلك طبقاً لأسوأ الأحتمالات المتوقعة .

والواقع أن هذا الأحتمال يبدو وارداً في المنظور الإسرائيلي طبقاً إلى أن القوى العسكرية العربية ما تزال تشكل حتى بأوضاعها الراهنة مصدر تهديد حقيقي لإسرائيل إذ أن سوريا حسب وجهة النظر هذه ما تزال تملك قوة عسكرية ضخمة كما أنها ما تزال قادرة على الحصول على أحتياجاتها العسكرية من مصادر عدة مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية كما أن إسرائيل إضافة لذلك تضع في أسوأ الأحتمالات إمكانية مشاركة مصر في حرب عربية – إسرائيلية واسعة في حالة وصول نظام حكم إسلامي إلى مصر مثلاً وفوز منظمة حماس بالأنتخابات التشريعية الأخيرة الأمر الذي قد يعني أمكانية فتح جبهة جديدة أمام إسرائيل وحدوث هذا الأحتمال حسب التصور الإسرائيلي سوف ينطوي عليه آثار مكلفة للغاية للأمن الإسرائيلي لاسيما وأن الجيوش العربية أصبحت تملك تقنيات سلاح متقدمة مما سيسبب تآكلاً في التفوق النوعي الإسرائيلي[١٢].

إضافة لما سبق أصبحت العديد من الأفكار الإسرائيلية والتحليلات غير الإسرائيلية تشير إلى بدأ تنامي تهديد داخلي في بنية الدولة اليهودية ذاتها وهذا التهديد ناجم في الأساس بفعل أستفحال أزمة الأندماج والتكامل داخل الكيان الإسرائيلي، ومبدئياً تعود هذه الأزمة في جوهرها إلى تفاقم التناقضات الداخلية والناتجة عن طبيعة التركيب الأجتماعي – السياسي للدولة اليهودية إذ تكاثفت في المرحلة الراهنة العديد من المتغيرات الداخلية في إسرائيل لتفعيل الآثار السلبية لهذه التناقضات لعل في مقدمتها تضاؤل وانكماش التهديدات الخارجية (أحتلال العراق، الحصار الدولي للتوجه النووي الإيراني) (بدء عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي) وهذا قد يعني زوال الأحساس بالتهديد الخارجي مما قد يفقد المجتمع الإسرائيلي لعنصر التلاحم الذي أرتكز على وجود التهديد الخارجي لأن ذلك قد قوض الأجماع الوطني الداخلي مما قد يفضي إلى صعوبات ومشكلات كبيرة بفعل صعوبات التجانس والأندماج وهذا هو أحد أسباب مبالغة المسؤولين الإسرائيليين في تصوير المخاطر الأمنية التي تحيط بوجود الدولة العبرية في مرحلة ما بعد التسوية وتهدف هذه المبالغة في أحد أهم جوانبها إلى مواصلة غرس الأحساس بالخطر والتهديد داخل السايكولوجية اليهودية بأعتبار ذلك الشعور ضرورة تاريخية وسلوكية لتدعيم التماسك داخل إسرائيل وللحيلولة دون نشوء حالة من الفراغ النفسي والأنفجار الداخلي إضافة لذلك حرصت النخبة الحاكمة الإسرائيلية دائماً على توجيه طاقة العنف الفائضة لدى الطوائف والجماعات اليهودية ضد العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص[١٣] بهدف تفريغ وأبعاد هذه الطاقة بعيداً عن دائرة المجتمع الإسرائيلي وللأسباب الآنفة الذكر ما تزال القوة العسكرية النوعية الإسرائيلية الأداة الأكثر أهمية على الأطلاق في الأستراتيجية القومية الإسرائيلية لأنها تمثل جوهر تعزيز الفرص والمكاسب الأمنية أقليمياً وعالمياً على المدى المنظور والمستقبلي وعليه فأن أية نتيجة لأية تسوية

محتملة للصراع العربي الإسرائيلي سوف لن يعني تخلي إسرائيل عن الحفاظ على قدراتها العسكرية المتفوقة ومن ثم المجازفة بفقدان التفوق النوعي العسكري[١٤].

٢-٢: الصعوبات القائمة في سياسة بناء القوة العسكرية الإسرائيلية:

في ضوء ما سبق فأن بناء القوة العسكرية الإسرائيلية أصبحت تستحوذ على مكانة محورية في السياسة الأمنية الإسرائيلية وفق منظومة من الصعوبات والأعتبارات التي تحدد هذا التوجه وبشكل عام فأن هذه الأعمال أصبحت تجري في الوقت الحاضر في أطار الخطط الخمسية التي يتبناها الجيش الإسرائيلي منذ عام(١٩٩٢) والتي تستهدف بالأساس تلبية الأحتياجات الميدانية مع أمتلاك القدرة على التصدي للتهديدات الأستراتيجية ، فعلى المستوى الأستراتيجي تبنى التقديرات الإستخبارية الإسرائيلية على أن هناك أتساعاً في درجة التهديد الأستراتيجي (التقليدي وفوق التقليدي) الماثل أمام إسرائيل خلال العقد القادم لاسيما النابع من دول تقع في أقاليم جغرافية بعيدة نسبياً عن خط المواجهة (إيران) والتي تسعى إلى أمتلاك صواريخ متوسطة المدى يمكنها إصابة أهداف في العمق الإسرائيلي علاوة على أن بعض هذه الدول تسعى إلى أمتلاك قدرات نووية خاصة للأغراض العسكرية لذلك يشتمل التخطيط العسكري الإسرائيلي على منظومة متكاملة [١٥] من الأجراءات التي تتضمن إعادة تنظيم قطاع المؤخرة وتعزيز قدرة الأستخبارات الإسرائيلية بعيدة المدى وأمتلاك قدرات أفضل للأنذار المبكر تجاه هذه النوعية من التهديدات إضافة إلى أمتلاك القدرة على تدمير الصواريخ أرض – أرض بواسطة صوارخ (آرو) والنظم التكميلية لها جنباً إلى جنب مع تعزيز قدرات سلاح الجو الإسرائيلي لأمتلاك القدرة على تنفيذ أعمال الأنتقام على مسافات جغرافية بعيدة (التهديد بضرب إيران) (التعاون مع الهند لضرب المنشآت النووية الباكستانية) بكل ما يستلزمه ذلك من تحسين نظم الذخائر دقيقة التوجيه وعناصر القيادة والسيطرة والأتصالات والأستخبارات وتحسين قطاع القيادة في القوات الإسرائيلية.

أما على المستوى الميداني فأن المفهوم العملياتي للتخطيط العسكري الإسرائيلي أرتكز بصورة جزئية على الدروس المستفادة من حرب الخليج الثانية وأحتلال العراق ففي ضوء هذه الدروس تأسس التخطيط الإسرائيلي على ضرورة أن يسعى (جيش الدفاع الإسرائيلي) إلى تحقيق أنتصار حاسم بسرعة في حالة نشوب حرب مستقبلية على أن يكون هذا الأنتصار في ظل معدل بسيط للغاية من الخسائر في الأفراد وأستنزاف المعدات وبدرجة أقل مما حدث في حرب تشرين ١٩٧٣، مع ضرورة إجراء حسابات مستمرة لكافة ظروف القتال وأوضاع مؤخرة الخصم بما يساعد القوات الإسرائيلية على توفير القدرات التدميرية التي يمكنها من أحداث خسائر

جسيمة في الخصم وضرب مذهبه وعقيدته العسكرية في مرحلة مبكرة من القتال[١٦].

ولتحقيق هذه الأهداف جابهت القيادة العسكرية الإسرائيلية إشكالية معقدة تمثلت في أن القائمة الموجودة حالياً في صفوف الخدمة العامة في القوات المسلحة الإسرائيلية تبدو متقادمة إذ أصبحت ظروف القتال الحديث لا تسمح كثيراً بالمناورة علاوة على أن الجيوش العربية باتت تمتلك بدرجة أو بأخرى نفس منظومة الأسلحة الرئيسية لدى إسرائيل ومن ثم فأن إدخال المزيد من نفس الطرازات الموجودة من الدبابات والطائرات والمدفعية إلى صفوف الخدمة الفعلية في الجيش الإسرائيلي لن يساعد كثيراً على زيادة فاعليتها القتالية بينما تحول العوائق التمويلية دون إتاحة الفرصة للجيش الإسرائيلي لأستبدال ما لديه من الدبابات والطائرات بأجيال حديثة ولذلك خلص التخطيط العسكري الإسرائيلي إلى أن تحقيق التفوق النوعي المستقبلي للقوات الإسرائيلية لابد أن يرتكز على أعمال التطوير العسكري المحلي (صناعة وطنية) وإنتاج أنظمة مضاعفة القوة والذخائر ولهذا السبب جرى تنفيذ عملية شاملة لإعادة تنظيم أوجه الإنفاق العسكري إضافة لذلك أن التخطيط المذكور يضع في الأعتبار إمكانية زيادة الميزانية العسكرية حال حدوث زيادة في أجمالي الناتج القومي لإسرائيل[١٧].

وواقع الأمر إن هذا التوجه لا يعد جديداً في حد ذاته إذ يجد جذوره الأصلية في السياسة التي أقرها (يهود باراك) و(شارون) والتي تقوم على تخفيض حجم الجيش عددياً وتنظيمياً لجعله أقل عدداً وأكثر كفاءة وذلك لمواجهة الأزمة الأقتصادية وقلة الدعم الخارجي لغياب التهديدات المحتملة (العراق) بحيث تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق الأستغلال الأمثل للطاقات البشرية المحدودة (العيب الديموغرافي) من أجل الأبقاء على التفوق النوعي للقوات الإسرائيلية والأحتفاظ برديف (إحتياطي) يستدعى وقت الحاجة (الأزمة الأخيرة في لبنان مع حزب الله) وبما يساعد أيضاً على زيادة قدرة اسرائيل على توفير الأحتياجات التسليحية والتدريبية والتنظيمية المطلوبة لتوفير وأستيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة وبالتالي فأن التحولات الأكثر حداثة في أعمال بناء القوات المسلحة الإسرائيلية تعتبر إمتداد لسياسة قديمة نسبياً ألاّ أن الجديد حقاً في هذه السياسة يتمثل في كونها تأتي في المرحلة الراهنة في أطار منظومة مختلفة تماماً من المتغيرات والمستجدات الأقليمية والداخلية وأصبحت أكثر تبلوراً ووضوحاً مما كانت عليه منذ عدة سنوات[١٨].

٣-١ : التوجهات الرئيسية في سياسة التسلح الإسرائيلي:

تمثل التطورات التسليحية الجانب الأكثر بروزاً في سياسة بناء القوات الإسرائيلية وتهدف بشكل عام إلى أقامة بناء جديد للقوة العسكرية يستند في حد كبير

على القفزات التكنولوجية التي تحققت في مختلف مجالات التسلح وعلى الرغم من أن أعمال التحديث العسكري قد أمتدت إلى كافة جوانب ومقومات القوة العسكرية الإسرائيلية ألاّ أن سلاح الجو أستحوذ على الحيز الأكبر من الأهتمام ليس فقط بحكم أن هذا السلاح هو أداة الردع الأساس لدى إسرائيل ولكن بسبب أن القوة الجوية يمكن أن تكون مكلفة في مرحلة مابعد التسوية بمهام وواجبات أكثر بكثير عما كانت عليه الحال من قبل (أعمال الأستخبارات) ذلك أن ما يمكن أن تفضي إليه عملية التسوية من تأكل في العمق الأستراتيجي لإسرائيل سوف يدفع القيادة الإسرائيلية للأعتماد بدرجة أكبر على القوة الجوية في ظروف الصراع المسلح حسب السيناريوهات الإسرائيلية لاسيما لوقف أية حشود عسكرية معادية يمكن أن تندفع من جهة الشرق تجاه نهر الأردن بحيث يمكن للطائرات القتالية وطائرات الهيلوكبتر المقاتلة أن تستخدم ضد طوابير الدبابات والمدفعية المعادية قبل وصولها إلى نهر الأردن أو تدفقها تجاه شمال إسرائيل إنطلاقاً من الأراضي السورية[١٩] .

وقد تلقت أعمال تطوير سلاح الجو الإسرائيلي قوة دفع رئيسية عقب حرب الخليج الثانية وأحتلال العراق حيث أكدت ملابسات ومجريات تلك الحرب أهمية عناصر السيادة الجوية وأمتلاك القدرة الجوية اللازمة لأحداث دمار جسيم في البيئة الأساسية للخصم وقواته البرية ، أضف إلى ذلك أن هذه الأعمال ترمي أيضاً إلى الحفاظ على الفجوة النوعية القائمة لصالحها في مواجهة الدول العربية في مجالات القدرة النارية وتكنولوجيا المناورة والتصنيع الجوي المحلي والتكنيكات القتالية الجوية والكفاية التنظيمية بل والعمل على زيادة هذه الفجوة ، وعلى أساس ذلك فأن البرامج الرئيسية في التسلح الجوي الإسرائيلي تتمثل في أستكمال عمليات أدخال المقاتلات (أف ١٥) إلى صفوف الخدمة العاملة علاوة على أدخال المزيد من الطرازات الأكثر تقدماً من المقاتلات (أف ١٦) أي الطرازين (سي و دي) فضلاً عن التركيز على زيادة أعداد الهيلوكوبتر القتالية (الأباتشي) جنباً إلى جنب مع المقاتلات من طراز (كفير) ضمن الأسطول الجوي العامل حتى ما بعد مطلع القرن القادم [٢٠].

أمّا في مجال تسليح القوات البرية فأن الجيش الإسرائيلي يركز على تعزيز المستوى النوعي للأسلحة والمعدات الموجودة بالفعل في الخدمة العاملة وجرى في هذا الأطار نشر أعداد إضافية من دبابات القتال المتقدمة (ميركافا٣) المتقدمة الصنع والتي أشتملت على مستوى تحسين التدريع والقوة النارية، وفي نفس السياق جرى تزويد وحدات المشاة بناقلات جنود مدرعة جديدة مع الأهتمام بزيادة القدرات الحركية لقوات المشاة من خلال النظم المساعدة وتزويد وحدات المدفعية بذخائر متقدمة ونظم حديثة لأدارة النيران وقد جرى أعطاء درجة كبيرة من الأهتمام بعنصر مدفعية الميدان (أستفادة من دروس أحتلال العراق) لذلك ركز الجيش الإسرائيلي في خطته الخمسية بالأهتمام بتحديث قطع المدفعية ذاتية الحركة طراز (أم١٠٩) التي تمثل العمود الفقري لفيالق المدفعية الإسرائيلية.

كما شهدت عناصر الدفاع الجوي والصاروخي المضاد للصواريخ تركيزاً واضحاً في أعمال التحديث العسكري الإسرائيلي حيث قامت بأدخال بطاريات (باتريوت) إلى صفوف الخدمة العاملة مضافاً لذلك أستمرار التعاون الأمريكي - الإسرائيلي في برنامج الصاروخ (آرو) الذي يعد الركيزة الأساسية للدفاع المضاد للصواريخ مستقبلاً [٢١].

أمّا السلاح البحري الأقل كثافة من حيث أعمال التحديث والتطوير التسليحي والذي مرده محدودية الدور العملياتي الذي يقوم به هذا السلاح وأن نشاطه الرئيسي هو حماية السواحل الإسرائيلية من عمليات التسلل البحري الذي تقوم به الجماعات الفدائية .

وبشكل عام فأن أعمال التحديث البحري الإسرائيلي تركز على أدخال المزيد من زوارق الدورية الصاروخية الجديدة مع العمل على تحديث أنظمة الرؤية والذخائر والألكترونيات الموجودة بها مع التخطيط لأدخال غواصتين المانية الصنع إلى الخدمة العملياتية في البحرية الإسرائيلية حيث دخلت فعلياً منذ عام ١٩٩٧ إلى جانب أستكمال برنامج أنتاج وتطوير الصاروخ البحري (باراك) الخاص بالدفاع عن القطع البحرية في مواجهة الهجمات الجوية والصاروخية .

وعلى أساس ذلك تهدف أعمال البناء التسليحي إلى أحداث نقلة نوعية بارزة في القوة العسكرية الإسرائيلية وذلك من خلال تكثيف عمليات أستثمار الموارد في برامج البناء المختلفة بما يساعد على تقديم نوع من الضمان العسكري في مواجهة التهديدات المحتملة والكامنة والمتصورة حسب السيناريوهات الإسرائيلية الموضوعة ومن ثم فأن هذه الأعمال تسعى أجمالاً إلى أقامة بناء جديد للقوة العسكرية يتأسس بصفة رئيسة ويقوم على التطويرات المحلية والإنتاج المحلي لأنظمة مضاعفة القوة وأنظمة الذخائر مع الأعتماد بدرجة كبيرة على علاقة التعاون الإستراتيجي الوثيق مع الولايات المتحدة لأستكمال الحصول على أسلحة ومعدات القتال الرئيسية المتقدمة والأهتمام في نفس الوقت بزيادة الكفاءة النوعية للقوة البشرية الإسرائيلية ولكن الصعوبات التمويلية مازالت تمثل عائقاً دون إتاحة القدرة للقوات الإسرائيلية على أستكمال تنفيذ خطط التحديث والتطوير المستهدفة ومرد ذلك في جزء منه إلى غياب التحديات الإقليمية وأنكماشها [٢٢].

٣-٢ : التسوية وآثارها على ضبط التسلح الإسرائيلي :

يقوم التصور الإسرائيلي في حقبة ما بعد التسوية بشأن عملية ضبط التسلح على سلسلة متدرجة من الخطوات والإجراءات يأتي في مقدمتها أعمال بناء الثقة والأمن بين الجانبين العربي والإسرائيلي ثم تأتي أعمال ضبط التسلح في مرحلة لاحقة على النحو التالي :-

مرحلة بناء الثقة:

إذ تؤكد وجهة النظر الإسرائيلية على أن بناء الثقة والأمن تعتبر خطوة مبدئية ضرورية للغاية في عملية ضبط التسلح، فهي تساعد من ناحية على تقليل مستويات الشك والعداء والخداع كما أنها لا تتضمن مخاطر مؤثرة على الأمن الإسرائيلي من ناحية أخرى، وبشكل عام فأن المسؤولين الإسرائيليين مثل (شمعون بيريز) يؤكدون على أهمية بدء عملية بناء الثقة بالتركيز على الإجراءات التي تساعد على منع الهجمات المفاجئة وتشجيع أسلوب إدارة الأزمات بحيث تتضمن هذه الإجراءات مثلاً إبرام إتفاقات للأخطار المسبق بالمناورات العسكرية واسعة النطاق وإقامة خطوط ساخنة وقنوات أتصال نظامية بين القادة العسكريين العرب والإسرائيليين وإقامة مركز للتنسيق في مجال الأنشطة البحرية والتعامل مع الحوادث في البحر الأحمر[٢٣].

وتؤكد وجهة النظر الإسرائيلية في مرحلة بناء الثقة على ضرورة توفير درجة عالية من التنسيق والأتصال المباشر والعاجل والمرئي بين القوات العربية والإسرائيلية بوصفها مسألة حيوية لعملية السلام عموماً ، ولعملية ضبط التسلح ، بل أن بعض المصادر الإسرائيلية تؤكد على أن هذه الإجراءات يمكن أن تخدم بوصفها رمزاً على التنسيق بين الجانبين وتعبيراً عن الرغبة في التحرك من حالة المواجهة والتنافس إلى حالة التعاون والمصالحة.

إجراءات ضبط التسلح التقليدي وفوق التقليدي:

إذا جرى الأنتهاء من مرحلة بناء الثقة والأمن بنجاح تدخل عملية ضبط التسلح بعد ذلك في مرحلة ما بعد التسوية حسب وجهة النظر الإسرائيلية إلى مرحلة التنفيذ الفعلية لأعمال السيطرة والضبط ويتضمن ذلك الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على أن تترافق هذه الأعمال مع تطورات عملية التسوية السلمية على المستوى الأقليمي الشامل . وفي هذه المرحلة سوف يجري التباحث بشأن العديد من القضايا مثل أقامة منطقة منزوعة السلاح أو المناطق ذات التسلح المقيد وفرض القيود على التسلح والشفافية المتبادلة ضبط التسلح النووي . فمن ناحية تؤكد المصادر الإسرائيلية على إقامة مناطق منزوعة السلاح أو المناطق التي تضم سوريا وإسرائيل تحديداً سوف تكون ذات أهمية محورية لفك الأشتباك في مرتفعات الجولان وجنوب لبنان، أمّا بالنسبة للقيود على التسلح فأنها تمثل أيضاً مطلباً حيوياً في ظل قصر المسافات الفاصلة بين القوات السورية والإسرائيلية مما قد يقتضي الأتفاق على فرض قيود معينة على ما تمتلكه سوريا من الدبابات والمدفعية بل وربما طائرات القتال، وبالمثل فأن قضية الشفافية في القوات التقليدية أو القيود المفروضة على ملكية وأنتشار أسلحة ومعدات القتال الرئيسية سوف تناقش في هذه المرحلة على نطاق واسع من دون

الأقتصار فقط على دول المواجهة مع مشاركة الدول العربية الرئيسية أيضاً (مصر، السعودية ، العراق) وتذهب وجهة النظر الإسرائيلية إلى أن فرض قيود على الأسلحة التقليدية لابد أن تكون متضمنة في أي أطار لضبط التسلح الأقليمي في المنطقة[٢٤].

وفي المرحلة النهائية لعملية السلام يمكن أن يقبل الإسرائيليون مناقشة عملية فرض قيود (على القدرة النووية) الإسرائيلية، وتتمسك إسرائيل بالأحتفاظ بخيارها النووي حتى نهاية عملية التسوية إنطلاقاً من أنه إذا تخلت عن الرادع النووي فأن الدول العربية قد تعود مجدداً للحرب، علاوة على شيوع الأعتقاد لدى الأوساط الإسرائيلية بأن قدرتها النووية هي التي أقنعت الرئيس المصري السابق (أنور السادات) في نهاية السبعينات ثم القادة العرب الآخرين (الأردن، موريتانيا) بعد ذلك بأنهم لن يستطيعوا ألحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل وبضرورة مواصلة المفاوضات معها، على أن إسرائيل تطالب بالربط بين ضبط التسلح التقليدي والتسلح النووي، ويمثل هذا الربط من وجهة نظر إسرائيل الضمانة الوحيدة التي تكفل لإسرائيل تعويضاً ملائماً في مقابل التخلي عن الرادع النووي، ففي الواقع تذهب بعض المصادر الإسرائيلية إلى أن تمسك إسرائيل بالرادع النووي يأتي في سياق التحسب إزاء نوعين من التهديدات أولهما مواجهة هجمات تقليدية واسعة النطاق تقوم بها عدد من الدول العربية أو تتضمن هجمات صاروخية بالرؤوس التقليدية ضد المدن والأهداف الحيوية في العمق الإسرائيلي[٢٥].

وعلى الرغم من التحولات الأقليمية والدولية الغير مسبوقة أو متوقعة والتي أدت إلى تلاشي إحتمالية وقوع مثل هذه الهجمات فأن التخطيط العسكري الإسرائيلي يبنى على أساس أسوأ الأحتمالات مما يجعل إحتمال وقوع هجوم على الجبهة الشرقية لإسرائيل أحتمالاً قائماً كما أن مثل هذا النوع من التخطيط لا يستبعد أمكانية مشاركة مصر في حرب عربية – إسرائيلية في ظل ظروف معينة، أضف إلى ذلك أن إسرائيل تعطي أهتماماً واضحاً لأنتشار الأسلحة والمعدات الأمريكية والأوربية والصينية والكورية المتقدمة في العالم العربي الأمر الذي يهز ويعرض التفوق النوعي الإسرائيلي للتآكل، إضافة لذلك أن الربط بين ضبط التسلح التقليدي وضبط التسلح النووي يرتكز من وجهة النظر الإسرائيلية على ضرورة التحسب للمعطيات التي سوف تنشأ في حالة أبرام اتفاقات إنسحاب أقليمي للقوات الإسرائيلية من الجولان والضفة الغربية ففي ظل هذه الحالة (الانسحاب) سوف تتعاظم الفوارق الجغرافية والسكانية بين العرب وإسرائيل وسوف تعاني إسرائيل بصورة أكبر بكثير عن ذي قبل من الافتقار إلى العمق الإستراتيجي وسوف تظل دائماً ذات عدد أقل نسبياً من السكان، علاوة على أن التغيرات في الخطوط الدفاعية وأحتمالات حدوث هجمات صاروخية وكيميائية على إسرائيل سوف تؤدي إلى إعاقة عمليات أستدعاء القوات الأحتياطية[٢٦] مما يجعل إسرائيل حسب هذا التصور أكثر أنكشافاً أمم الهجوم المفاجيء الواسع النطاق، وفي ضوء ما تقدم تخلص السياسة الإسرائيلية إلى أن الحد

من القوات التقليدية العربية يعد شرطاً مسبقاً وحيوياً لقبول فرض قيود على الأسلحة النووية والصاروخية بعيدة المدى لدى إسرائيل ومن دون قبول الدول العربية إجراء تخفيضات رئيسية على قواتها التقليدية وأيقاف أنشطتها النووية تصبح المطالبة بإزالة القدرات النووية الإسرائيلية بمثابة محاولة من الدول العربية لأمتلاك القدرة على شن حروب ضد إسرائيل دون أن يكون هناك ما تقلق بشأنه حسب بعض المصادر الإسرائيلية[٢٧].

آليات صيانة الأمن الأقليمي:

طبقاً للتصور الإسرائيلي السابق يدعو المسؤولون الإسرائيليون إلى ضرورة بناء نظام أقليمي للمراقبة والتفتيش أنطلاقاً من الأطار الأقليمي للأمن والذي سوف يشكل رادعاً للعدوان كما أنه سوف يساعد على تنفيذ وأستقرار أتفاقات ضبط التسلح التي يمكن أن تتفق عليها الأطراف المعنية لاسيما من خلال أسناد وظائف معينة لهذا النظام الأمني الأقليمي وبالذات في المجالات التالية:

تفكيك هياكل القوات المسلحة القائمة وذلك من خلال تنفيذ برنامج أقليمي لجمع البيانات والمعلومات عن الأنشطة العسكرية وكتابة التقارير عنها إلى جميع الأطراف المعنية وذلك بأستخدام جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك الأقمار الصناعية في ظل مشاركة القوى الكبرى .

التصدي للمشكلات الأمنية الأقليمية التي قد تطرأ في الشرق الأوسط عقب أستكمال عملية التسوية السلمية حيث تذهب بعض التصورات الإسرائيلية إلى أن المشكلات الأمنية الرئيسية في المنطقة سوف تتمثل في عدم الأستقرار داخل النظام الأقليمي الأعمال الأنتقامية، أمكانية التنصل عن حالة السلم والأرتداد إلى دوامة لاتنتهي من الصراعات الدينية والعرقية والأقتصادية، وفي هذا الصدد سوف يستهدف نظام الأمن الأقليمي أبقاء مصادر الصراع كامنة بما يساعد على منع أيّة صراعات مسلحة قد تنشب بسبب القصور في دوائر الأتصالات بين الأطراف المعنية.

أستئصال أحتمالات حدوث أية مفاجئات تكتيكية من خلال أقامة أجهزة مستقلة تتولى الأشراف على أعمال الأمن وضبط التسلح مع أعطاء هذه الأجهزة السلطة والقدرة على العمل وقت الأزمة جنباً إلى جنب مع تنفيذ الأعمال الرقابية الروتينية الرامية إلى أعداد تقارير دورية تقدم إلى القوى الكبرى الضامنة، وفي حالة أنقطاع القنوات الدبلوماسية بصورة مؤقتة خلال الأزمات فأن الطروحات الإسرائيلية تؤكد على ضرورة وجود قوات يمكنها التعامل بصورة فورية مع حالات العدوان الفعلي[٢٨].

الخاتمة:

تتبنى إسرائيل مفهوماً خاصاً للسلام مع العرب إذ ترى بأن التسوية لابد لها أن تتمحور حول صيانة أولويات الأمن الإسرائيلي أولاً قبل الدخول بأيّة مفاوضات مع الجانب العربي، وصيانة ذلك الأمن يستلزم أتباع أستراتيجية خلق الحقائق والتفاوض بشأنها أولاً وتجنب الجلوس مع الدول العربية مجتمعة بأية مفاوضات سلام ثانياً، وقد أنعكس هذا التصور الإسرائيلي للتسوية على كافة الجوانب السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأمنية والعسكرية خصوصاً لما يتطلبه ذلك من أعادة صياغة ودراسة العقيدة العسكرية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد السلام وتسوية الصراع مما دفع القادة الإسرائيليون إلى تبني تصورات تفصيلية خاصة بمختلف جوانب الأمن والتوجه العسكري عقب أحلال السلام بينها وبين العرب – وأن المغالات الشديدة من جانب المسؤولين الإسرائيلين بهذا الصدد تعود في جانب منها إلى الأعتبارات التفاوضية وأختلاف المنظور الأمني بينها وبين العرب والذي تتبن إسرائيل أعتباراته الصفرية لذلك يسعى الإسرائيليون إلى أنتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات الأمنية والعسكرية من العرب مقابل قبولها بالتفاوض والألتزام بقضايا ضبط التسلح وما يتعلق بعقيدتها العسكرية وأولوياتها الأمنية وفي هذا الصدد تسعى إسرائيل إلى دفع العرب نحو أعادة هيكلة قواتهم المسلحة وفرض القيود عليها مقابل أحتفاضها بكفة التوازن النوعي على الساحة الأقليمية بما يساعدها على أستئصال كافة أحتمالات تعرض أمنها لأي قدر من التحدي الأمر الذي سوف يتيح لها بالضرورة أمتلاك قدر أكبر على التحرك وأمتلاك عنصر المبادأة على أمتداد ساحتها الأقليمية ويعطيها أمكانية أكبر للمناورة الأمنية على حساب الأمن العربي من خلال أمتلاك كفة المعادلات التفاوضية وموازين القوة ما يمكنها من أمكانية خلق حقائق جديدة في كل جولة ومن ثم التفاوض بشأنها بعد أعطائها سمة أمنية بمثابة خط أحمر لا يمكن للعرب المساس به. وفي التحليل الأخير فأن أيّة حلول مرتقبة للصراع مستقبلاً سوف لن يعني حسب وجهة نظر إسرائيل أيّ مساس بأولوياتها الأمنية مترافقاً مع التبدلات التي تلازم هذه الحلول على كافة المستويات خصوصاً عقيدتها العسكرية.

هوامش البحث:

(١) جهاد الخازن – الهواجس الأمنية الإسرائيلية في المفاوضات الثنائية والمتعددة – دار نجيب ، القاهرة - ١٩٩٨ – ص١٨ .

(٢) علي سليمان – الفكر الأمني الإسرائيلي ما بعد كامب ديفيد – من منشورات منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت - ١٩٩٧ – ص٢٢ .

(٣) محمد سلوم : القرار الأمني الإسرائيلي لما بعد التسوية – المطابع التعاونية – الأردن ٢٠٠٠ – ص٣٨ .

(٤) عبد الله المجذوب – سلام العصر الجديد – دار العلم للملايين ، بيروت – ١٩٩٨ – ص٨٠ .

(٥) Karen walsh. Israeli cooperation in The Post-cold war, holm house press. 1996- p32 .

(٦) Sholmo Gazit: The main strategic trends in The middle East. Colombya university press. U.S.A. 2001 p123.
(٧) محمد سلوم : القرار الأمني الإسرائيلي لما بعد التسوية – مصدر سابق ،ص٤٢ .
(٨) Amos Gilboa : Israel Defence farce, Helboth press U.S.A.2000 . p211 .
(٩) Arya Sarve: The Muslim Threat to the western world, Artific press. U.S.A. 2000 . p12.
(١٠) Uan Brank: Israel's Security: The fact and Future, Solvan press.U.S.A.1999 p32.
(١١) عبد الله المجذوب – سلام العصر الجديد – المصدر السابق ، ص٨٥ .
(١٢) علي سيلمان ، الفكر الأمني الإسرائيلي ما بعد كامب ديفيد – المصدر السابق ، ص٣٣ .
(١٣) Sholmo Gazit : The Main Strategic, Op.cit.p35 .
(١٤) Arther Drams: The Arm Ruce in the middle East, Shever press. U.S.A. 1999- p211 .
(١٥) Volter Thorms: Israels Arm Farce, Sevan press England, 2001. p52 .
(١٦) أحمد زين العابدين : التصور الإسرائيلي لسلام الشرق الأوسط : الدار الوطنية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٩٧ – ص٥٦ .
(١٧) عبد السلام محمد : سلام الطرق المغلقة . من منشورات جامعة دمشق ١٩٩٤– ص٨٣.
(١٨) Arther Drams, The Arm Race, op. cit p213 .
(١٩) Voler Graf : Middle East Arms control and Regional Security, Hafter press. U.S.A. p121 .
(٢٠) أحمد زين العابدين – التصور الإسرائيلي لسلام الشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص٦٠ .
(٢١) محمد الصائغ : طريق السلام الصعب ، دار النشأة ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٨٠ .
(٢٢) Voler Graf: Middle East Arms Control, op. cit p215 .
(٢٣) Karen Walsh: Israel Cooperation, op. cit. p65.
(٢٤) Shlomo Gazit: The Main Strategic, op. cit. p213.
(٢٥) عبد الله المجذوب ، سلام العصر الجديد – المصدر السابق ، ص٨٧ .
(٢٦) محمد سلوم – القرار الأمني الإسرائيلي لما بعد التسوية – مصدر سابق ، ص٣٩ .
(٢٧) أحمد زين العابدين– التصور الإسرائيلي لسلام الشرق الأوسط، المصدر السابق ص٥٨.
(٢٨) Jack Kohler: Israel Military policy, Frank press. U.S.A. 2000 – p13.